

الْأَرْدُرُ الْخَيْرَةُ
فِي حِلْمِ الصَّدَّلَةِ فِي السَّفِينَةِ

تأليف
أحمد بن محمد الحموي
«ت ١٠٩٨ هـ»

تحقيق
مشهور حسن محمود سلمان

سَارَابِنَ الْقَيْمِ
سَارَ الصَّدَّاْبَةِ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ



هاتف : ٨٣٦٣٤٣ - ص.ب : ١٨٦٥ - الدمام - رمز
بريدي : ٣١٩٨٢ - الدمام - جنوب الاستاد الريانبي -
للسکة العربية السعودية

الصحيحة

١٣/٦٠٥
صوت - لسان

مُقَدَّمَةُ الْمُحَقِّق

الحمد لله، الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى، ونكت
في قلوب أهل الظفيان، فلا تعي الحكمة أبداً.
وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إلهًا أحداً،
فرداً صمدًا.

وأشهد أن سيدنا محمداً، عبدُه ورسولُه، ما أكرمه عبداً
وسيداً، وأعظمهما أصلاً ومحتداً، وأطهره ماضجاً ومولدًا، وأبهره
صدرًا ومولدًا.

صلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، غَيْرِ النَّدِيِّ، وَلِيَوْتِ
الْعَدَا، صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ، مِنَ الْيَوْمِ إِلَى أَنْ يُبَعَّثَ النَّاسُ غَدَا.

أما بعد :

فهذه رسالة ماتعة لطيفة، في حكم الصلاة في السفينة، بين
فيها مؤلفها، متى يجوز للمسلم أن يصلٰى في السفينة، ومتى
يجب عليه الخروج منها.

واعتنى المصطفى في رسالته، بالمذهب الحنفي، فلم يذكر
أحكام الصلاة في السفينة في المذاهب الأخرى، ولم يتعرض

للأدلة الواردة في المسألة. ولم يتعرض لأحكام توجّه المصلّى في السفينة إلى القبلة.

وحاولتُ - حسب الوسع والطاقة - أن أذكر ما فات المصنف، مراعياً الإيجاز والإختصار.

واعتمدتُ في نشر هذه الرسالة على مخطوطٍ، محفوظٍ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وعنه صورة في «قسم التصوير» في مكتبة الجامعة الأردنية.

ومخطوط هذه الرسالة في مجموع، فيه رسائل عدّة، منها للمصنف:

أولاً: رسالة في قوله تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشَرِّبُونَ مِنْ كَأسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورٌ»^(١). ويقع في ورقتين.

ثانياً: الدرر الشميّة في حكم الصلاة في السفينة.

ثالثاً: نفحات القرب والإتصال بإثبات التصرف لأولياء الله والكرامة بعد الإنقال.

وتقع في ثلاثة عشر ورقة.

وفي المجموع لغير المصنف:

أولاً: ورقات فيها نقول من كتاب «الفتح المبين» في مقامات

(١) سورة الإنسان: الآية ٥.

الصادقين» ومن كتاب «مناقب عمر بن الخطاب» لابن الجوزي ومن كتاب «الجهاز» للسيوطى .

ثانياً: رسالة في الوزارة. للفتاري محمد بن علي . تقع في أربع ورقات .

ثالثاً: مسائل شتى في الفقه والألغاز والتاريخ والحساب . تقع في خمس ورقات .

وعلى أول هذا المجموع تملّك ، فعلى الصحيفة الأولى منه ، ما صورته :

«مما منَّ اللَّهُ الْمَلِكُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ عَلَى عَبْدِهِ الْحَاجِ
أَحْمَدَ بْنَ . . . أَحْمَدٍ» .

ولم يذكر اسم الناشر على مخطوط رسالة «الدرر الثمينة» وذكر اسمه في آخر رسالتى المؤلف ، وأفاد أنه تلميذه .

فجاء في نهاية «رسالة في قوله تعالى : «إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشَرِّبُونَ» الآية». وفي نهاية رسالة «نفحات القرب» ما نصّه :

«ونقلت هذه النسخة على يد أضعف عباد الله تعالى ، وأحوجهم ، الحفيد محمد بن ولی ، وهو تلميذ مؤلفه - أطال الله تعالى عمره ، ونفع بعلمه المسلمين ، أمين - تحريراً في سلخ شهر شوال المكرم ، سنة ١٠٩١ هـ .»

ومقاس المجموع [١٥ سم × ٢٠ سم] .

وتقع رسالتنا في ثلاثة لوحات .

وفي كل لوحٍ صفحتان .
وفي كل صحيفٍ ١٩ سطراً .
وخطها واضح ومقرئ .
ويوجد في هامشها تعليقاتٌ ونقولُ مختصرة .

وطبعت هذه الرسالة بعنایة الدكتور عبدالله الجبوری ،
فأدرجه ضمن رسائل اعنى بها في مجموع سماه بـ «رسائل في
الفقه واللغة». وقام بعمل ترجمٍ للأعلام الوارد ذكرهم في
الرسالة، ويتعرّيفٍ موجز بالكتب الواردة فيها أيضاً، ولم يزيد على
ذلك.

المصنُف

أولاً: مصادر ترجمته.

ثانياً: ترجمته.

أولاً: مصادر ترجمة المصنف:

- * عجائب الآثار: (٦٥/١).
- * هدية العارفين: (١٦٤، ١٦٥/١).
- * إيضاح المكنون: (١٤/١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٧٨، ٣٠١، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٦، ٦٦٦). و(٢٧/٢، ١٤٧، ٣٨٥).
- * معجم المطبوعات العربية: (٣٧٥).
- * فهرس دار الكتب المصرية: (١٩٦، ١٩٧/٢).
- * فهرس الأزهرية: (٣٠٠/١ و ٣٠٠/٢، ٢٤٣، ٣٠٣ و ٢١١، ٤٤٣ و ٢٠٠).
- * الكشاف/لمحمد سعد طلس: (٢٤١، ٦٣).
- * فهرس الخديوية: (١٣٦/٤ و ١٠٣/٣).
- * فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية/الفقه الحنفي: (٢٦٢/٢ و ٥١٨، ٤١٨، ٥٣/١).
- * مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق: (٤٤٦/٢٠).
- * معجم المؤلفين: (٩٣/٢).
- * المستدرك على معجم المؤلفين: (٩٧).
- * الأعلام: (٢٣٩/١).

ثانياً: ترجمة المصنف:

هو أحمد بن محمد مكيٌّ، أبو العباس، شهاب الدين - ومن عادة المشارقة تلقيب من اسمه أحمد بشهاب الدين - الحسيني، الحموي.

مدرس من علماء الحنفية.

وعالم مشارك في أنواعٍ من العلوم.

حموي الأصل، مصرى.

كان مدرساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة.

وتولى إفتاء الحنفية.

وصنف كتباً كثيرةً، منها:

* غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر / طبع في الأستانة سنة ١٢٩٠ هـ، ومعه في أعلى الصفحة كتاب «الأشباه والنظائر» وبين الجزء الأول والثاني: «نزهة التوازير على الأشباه والنظائر» ويليه الجزء الثاني «الرسائل الزينة في المسائل الحنفية».

وطبع حديثاً في دار الكتب العلمية / بيروت.

* نفحات القرب والإتصال بإثبات التصرف لأولياء الله والكرامة بعد الإنتقال / مطبوع.

ومنه مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة، ببغداد.

* غاية البيان وخلاصة الأقوال فيما يأخذه سلاطين الزَّمان من أهل الأموال / مطبوع، أدرجه في «غمز عيون البصائر»: (٤٥١٨ - ٥٣٠).

* رسالة في عصمة الأنبياء / مخطوط، في المكتبة الأزهرية (٢٠٦/٣).

* أسنى المطالب في بيان معنى التجاذب. منه نسخة مخطوطة جيدة، كتبت في حياة المؤلف في المكتبة الظاهرية. رقم (٤٠١١)، فقه حنفي.

* س茗 الفوائد وعقال المسائل الشوارد / مخطوط، في المكتبة الظاهرية، رقم (٥٢٤١)، فقه حنفي.

ومنه نسخة بخطه في الرياض. ومنه نسخة أخرى في دار الكتب المصرية، كما في «الفهارس»: (٤٣٨/١).

* الفتاوى / مخطوط، منه نسخة في دار الكتب المصرية، كما في «الفهارس»: (٤٤٧/١).

* كشف الرمز عن خبايا الكتز / مخطوط في الفقه، في أربعة أجزاء، في الزيتونة: (٤/٢١٠).

* نشر الدر الثمين على شرح ملأ مسكن / مخطوط في الصادقة.

* تذليل وتكميل لشرح البيقونية / مخطوط في الأزهرية كما في «الفهارس»: (١/٣٢٦).

- * تلقيح الفكر، مخطوط، وهو شرح للبيقونية، موجود في المكتبة الأزهرية، كما في «الفهارس»: (٣٢٩/١).
 - * الدر الفريد في بيان حكم التقليد/ مخطوط في المكتبة الأزهرية، كما في «الفهارس»: (١٣٧/٢).
 - * شرح منظومة لابن الشحنة في التوحيد، مخطوط في المكتبة الأزهرية، كما في «الفهارس»: (٢٣٦/٣).
 - * النفحات المسكية في صناعة الفروسيّة، مخطوط في المكتبة الأزهرية، كما في «الفهارس»: (٤٦٣/٦).
 - * درر العبارات، مخطوط في «دار الكتب المصرية» كما في «الفهارس»: (١٩٦/٢).
 - ومنه نسخة - مع شرح له - في الظاهريّة، تحت الأرقام التالية:
 (٤٠٩) و(٨١٨٩) و(٥٣١٦) و(١٧٧) - فقه حنفي.
 - * ذيل درر العبارات، مخطوط في دار الكتب المصرية، كما في «الفهارس»: (١٩٧/٢).
 - * فضائل سلاطين آل عثمان، مخطوط في المكتبة الأزهرية.
 - * الدر التفيس في بيان نسب الإمام محمد بن إدريس الشافعى / مخطوط في دار الكتب المصرية، كما في «الفهارس»: (١٧٨/٥).
 - مات المصنف في سنة (١٠٩٨ هـ/ ١٨٦٧ م).
 - وقال الزركلي :
- (وقد وهم من نقل عن الجبرتي أن وفاته سنة ١٢٤٢ هـ)
 رحم الله المصنف رحمة واسعة، وأدخله فسيح جنانه.

اللَّهُوَدِيُّ الْمُتَبَيِّنُ، فِيمُ الصلوٰةٌ فِي السَّفِينَةِ
لِشَاهِدِ الْخَرَاكِ الْجَنِيِّ

بِاسْمِ اللَّهِ بُغْرَامًا وَمُرْسَامًا حَمَدَ اللَّهُ عَلَى عَارِفِهِ
الَّتِي أَفَاضَنَهَا وَأَسْدَانَهَا وَمُصْلِيًّا طَلَّ رَسُولَهُ
عَمَّا يُحِبُّ سَفِينَةَ الْجَنَّةِ وَمُنْتَهَى هَامَهُ وَمَلَ الدُّرَاجَاتِ
كَذَّابِ نَلَاثِ السَّفِينَةِ الَّتِي أَمْدَهُ مَا لَهُ بِالْأَمْنِ
وَجَانِمًا بَكَنْدَ فَقَدْ رُفِعَ إِلَى سُؤَالِهِ
فِي مُسْتَهَلِ شَهْرِ حِرَّ الْحُرَّا وَأَفَامَنَ اللَّهُ مُلَقَّ
فِي هِيَجَالِ الْأَنْسَارِ وَافْتَنَاهُ وَاحْدَوْتَسِينَ
بَعْدَ الْأَلْفِ جَمِيلًا اللَّهُ مُقْبِلَةَ بَكْلَ خَيْرٍ
وَدَفَعَ هَنَابَهَا كُلَّ سُوءٍ وَمَنِيرَ صُورَتَهُ
مَا قَرَّكُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي رَجَلٍ صَلَّى فِرْضَهُ
وَسَفِينَةَ مَرْبُولَهُ عَلَى شَاطِئِ الْجَنَّةِ لَكِنْ
مُسْتَقْرَةٌ عَلَى الْأَرْضِ مَعَ هَدَى وَرَزْعٍ وَأَمْكَانٍ
رَجَحَ إِلَى الْبَرِّ وَالْأَمْنِ عَلَى نَفْسِهِ وَفِي الْهَوَى
فَهَلْ صَلَوَةٌ مُحْنِيَّةٌ أَوْ يَمْلَأُهُ أَفْيَدُ وَالْحُوَى
مِبْسُوْطًا كَمَشْوِكًا بِالنَّقْولِ الْعَيْنِيَّةِ الْعَرِيَّةِ
وَتَدْأَبُهُ الْأَتَائِلُ فِي طَلَبِ الْجَنَّا بَأْبَأْ

صورة عن اللوحة الأولى من المخطوط.

عدم محة الفرض فالستينة المريعة بالظلة
الغير المستقرة بمد محة صلوة الفرين
على الدابة مع امكان التزول حتى يهم منه محة
صلوة التغل في الستينة المريعة بالظلة
(الغير المستقرة مع امكان الحزوج منها)
كما في قمة بعض العاتقين فان ذلك الاشتراك
في صلوة التغل على الدابة خارج المتصدون
غير ما قاله المكلة به ابراهيم الخليل
فشيخ المشي بن دان نقل كلاماً لأبي صالح
والناس عن هذه المسئلة غافلون انهم
فتلخص من هذه أن الذي عليه المحققون
من ملة المذهب عدم محة الصلوة فربما
كانت او نقلاؤ في الستينة المريعة بالشط
الغير المستقرة على الأرض مع امد ذلك الحزوج
منها واداء القلعه خارجه وهو حواب
من المأذنة المسؤل بها وان كان السؤال
مفترضاك في صلوة الفرض واسمه الهاودي
السداد وعليه الاعتماد قال استاذنا
الموئل فتح الله في مدحه السيد احمد بن محمد

الكتاب

صورة عن اللوحة قبل الأخيرة من المخطوط

كلام على إنشاد المقام في حرام
الآباء يطلقون على المقام المأوف للهول
ويطلقون على المقام التوحيد وأفادوا أنهم
وأنهم قالوا سيدى على وفاته مسأله
يبلغ إلى هولا وإعاداته وقليل من صواع التوحيد
رفاقي رضي الله عنهم
وعلق أن كل الامر مني هو معلم المقام بالآباء
فذكر أن المقام الذي يريدونه بالآباء إذا طلبه
مزميزهم الامر شيئاً وتركت الارادة منه والاخذ
وأيجزو طلبه من اتفاقه من قرار ازمان وترك
روى الحنفى وروى العطاء والمنصور مثلما
في كتاب

كتاب تبرير المقامات
هي فرصة له استدلاله في خليله
فيكون كما يقال وتحت المقام في قرار ازمان
ما لا يرى فذلك به اتفاق

كلام على المقام والمقام
في عوارف المقام فيITCH الريشة وعدها الحسنة شهادون
الستور رد الملام عواد الذى أكله عذر لغيره
وشرع هذا ان المقام شهاده على طلاقه
ومحسن العبد فلا يجب أن يطلب عليه عذر له وإنما
وقال ابي عبد الله في المقام وعدها شهاده
افتسل أن البيهقي على تبيين صفاتي وطافتي قال له مت هو المقام قال يا أبا عبد الله
وظاهرها والملائكة موالياً من موالياً يا أبا عبد الله
وقد قال الرازي نعيشه العين الطرق والملايين من عيشنا إلى سرطانه وفرارنا شارع الملايين
يمد بين البيتين فلذلك يخربوا الحياة مرمرة ولبسه ترضي وانا نام غفار دينه ادى الى انسان
وبيه وبيه اصحابي فراسه ملائكة اصحابي بعدين الموارف بما به من اسرار

صورة عن اللوحة الأخيرة من المخطوط.

الدُّرُرُ الْحَسِنَةُ فِي حِلْمِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

تأليف

أحمد بن محمد الحموي الحنفي
«ت ١٠٩٨ هـ»

تحقيق

مشهور حسن محمود سلمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا﴾^(١)

حَامِدًا لَهُ عَلَى بِحَارِ نِعَمِهِ، الَّتِي أَفَاضَهَا وَأَسْدَاهَا.
وَمُصَلِّيًّا عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، سَفِينَةِ النَّجَاهَ وَمُتَهَاهَا،
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، خُدَامِ تِلْكَ السَّفِينَةِ، الَّتِي
أَمَدَهَا اللَّهُ بِالْأَمْنِ وَبِحَافَاهَا.

وَيَعْدُ:

فَقَذْ رُفِعَ إِلَيْيَ سُؤَالٌ فِي مُسْتَهْلِ شَهْرِ مُحَرَّمٍ
الْحَرَامِ - أَفَاضَ اللَّهُ فِيهِ سِجَالٌ^(٢) الْإِنْعَامِ - أَفْتَاحَ سَيَّةَ
وَاحِدٍ وَتَسْعِينَ بَعْدَ الْأَلْفِ، جَعَلَهَا اللَّهُ مُقْبِلَةً بِكُلِّ خَيْرٍ،
وَدَفَعَ عَنَّا^(٣) بِهَا كُلَّ سُوءٍ وَضَيْرٍ.

(١) سورة هود: الآية ٤١.

(٢) سِجَال: جمع «السُّجْل»، وهو الدُّلو العظيمة.

وَفِي كِتَابِ الْخَلِيلِ: السُّجَلُ: مُلْءُ الدُّلو.

انظر: «معجم مقاييس اللغة»: (١٣٦/٣).

(٣) وقعت في المطبع هكذا: «ووضع عنها (١١) بها...»
والصواب ما أثبتنا.

صُورَتُهُ:

ما قَوْلُكُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ - فِي رَجُلٍ صَلَى
فَرِضَا فِي سَفِينَةٍ مَرْبُوْطَةٍ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ، لَمْ تَكُنْ
مُسْتَقِرَّةً عَلَى الْأَرْضِ، مَعَ هُدُوْءِ الرِّيحِ، وَإِمْكَانِ
الْخُرُوفِ إِلَى الْبَرِّ، وَالْأَمْنِ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ
صَلَوَاتُهُ صَحِيحةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ؟ أَفِيدُوا بِالْجَوابِ مُبْسُطًا،
مَشْمُولًا بِالنُّقُولِ الصَّحِيحةِ الصُّرِيحَةِ.

وَقَدْ أَلْحَى السَّائِلُ فِي طَلَبِ الْجَوابِ، فَقُلْتُ مُسْتَعِينًا
بِاللَّهِ، مُسْبِبِ الْأَسْبَابِ / قَالَ عَالِمُ الثَّقَلَيْنِ، وَمَحَقُّ
الْأَصْلَيْنِ، حَافِظُ الْمِلَةِ وَالدِّينِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخْمَدَ بْنُ
مَسْعُودَ النَّسَفِيِّ^(١) - أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْوَارُ رَحْمَتِهِ، وَتَغْمَدَهُ
[١/أ]

(١) هو عبد الله بن أحمد النسفي، الحنفي، أبو البركات، فقيه،
أصولي، مفسر، متكلم. توفي في بلده إينج، سنة (٧١٠ هـ).
من أشهر تصانيفه: مدارك التنزيل وحقائق التأويل.

انظر ترجمته في:

«الجواهر المضية»: (٢٧٠/١ و٢٦٧/٢)
و«حتاج التراجم»:
(٢٢) و«الفوائد البهية»: (٢٠١ - ٢٠٢)، و«هدية العارفين»:
(٤٦٤/١) و«معجم المؤلفين»: (٦/٣٢).

يرضوانه ومغفرته - في كتابه: «الكتنز»^(١):
 ولنصل في فلك، قاعداً، بلا عنبر، صَحُّ
 صَلَاتِه^(٢) عند أبي حنيفة^(٣).
 وقد أساء كما في «البدائع»^(٤).

(١) هو كنز الدقائق، وهو في فروع فقه الحنفية، وهو مطبوع.

(٢) في هامش الأصل:

يعني صَلَى فرضاً قاعداً، بلا عنبر صَحُّ. صَحُّ.

(٣) تصح الصلاة في هذه الحالة عند أبي حنيفة استحساناً، ووجه الاستحسان:

أن الغالب في حال راكب السفينة دوران رأسه، إذا قام، والحكم يبني على العام الغالب، دون الشاذ التادر، أترى أن نوم المضطجع، جعل حدثاً على الغالب، من حالي أن يخرج منه، لزوال الاستمساك.

ومن الأدلة على هذا الرأي:

في حديث ابن سيرين رضي الله تعالى عنه قال:

صلينا مع أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه في السفينة قعوداً، ولو شئنا لخرجنا إلى الجد - بضم العيم، شاطئ النهر -.

انظر: «المبسوط»: (٢/٢) و«البحر الرائق»: (٢/١٢٦) و«بدائع

الصناع»: (٢/٩٠) و«البنية شرح الهدایة»: (٢/١٧٠) و«شرح

فتح القدير»: (٨/٢) و«التف في الفتوى»: (١/٧٨) و«خزانة

الفقه»: (ص ١٢٤) و«نور الإيضاح»: (ص ١٠٠ - الهندية).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (١/١٠٩).

وَقَالَ^(١):

لَا يُبْرِزُهُ إِلَّا مِنْ عِلْمٍ، لَأَنَّ الْقِيَامَ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، فَلَا يُتَرَكُ^(٢)

(١) هما الصَّاحِبَانِ: أَبُو يُوسُفُ الْقَاضِي - يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمَا جَمَاعَةً، اَنْظُرْ: الْمَصَادِرُ الْمَذَكُورَةُ.

وَانْظُرْ أَيْضًا: «الْإِخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ»: (٧٨/١) وَ«الْجَامِعُ الصَّغِيرُ»: (صِ ١٠٧ - ١٠٨) لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

(٢) وَهَذَا مَذَهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ أَيْضًا.
وَدَلِيلُهُمْ:

حَدِيثُ عُمَرَانَ بْنِ الْحَصَينِ:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«صَلُّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تُسْطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تُسْطِعْ فَعَلَى جَنْبِ».

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٨٧/٢ - مَعَ الْفَتْحِ)، وَأَبُو دَاؤِدَ: (٩٥٢) وَالْتَّرْمِذِيُّ (٣٧٢) وَابْنُ مَاجَهَ: (١٢٢٣) وَالْبَيْهَقِيُّ: (١٥٥/٣). وَالنَّسَائِيُّ (٣/٢٢٣ - ٢٢٤)، وَزَادَ: «فَإِنْ لَمْ تُسْطِعْ فَمُسْتَقِيًّا، لَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا». وَهَذَا مُسْتَطِيعُ الْقِيَامِ.

وَقَالَ أَبْنَاءُ عَمْرَ:

سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السُّفِينَةِ، قَالَ:
«صَلُّ قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرْقَ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقَطْنِيُّ: (٣٩٥/١) وَالحاكِمُ: (٢٧٥/١) وَقَالَ:
«صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ» وَالْبَيْهَقِيُّ: السُّنْنُ الْكَبِيرُ:
(١٥٥/٣) وَالْخَلَافَيَاتُ (٢/٦٦ - ٢/٦٧) مُخْطُوطٌ، وَقَالَ فِي «السُّنْنِ»

وَلَهُ^(١):

أَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا^(٢) دَوْرَانُ الرَّأْسِ . وَهُوَ
كَالْمُتَحَقِّقِ^(٣) ، إِلَّا أَنَّ الْقِيَامَ أَفْضَلُ ، لَأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ شُبُهَةِ

= في إحدى طرقه:

«حسن» وقال في «الخلافيات»: «رواته ثقات».

وعلق البخاري في «صحيحه»: (٤٨٨/١) - مع الفتح): «صلى
جابرُ وابو سعيد في السفينة قاتماً» ووصله ابن أبي شيبة في
«المصنف»: (٢٦٦/٢) والبيهقي في «السنن»: (١٥٥/٣)
و«الخلافيات»: (٢/٦٦) مخطوط.

وانظر: «تغليق التعليق»: (٢١٧/٢) و«شرح السنة»:
(٤١٤/٢).

وهذا هو الراجح لفقرة أدلته.

انظر: «المجموع»: (٢٤٢/٣) و«متهى الإرادات»: (١٢٢/١)
و«الذين الحالص»: (١٢٥/٢) و«فتح الباري»: (٤٨٩/١)
و«الشرح الكبير»: (٢/٨٩ - بذيل المغني).

(١) أي دليل أبي حنيفة. (٢) أي في السفينة.

(٣) أي الغالب كالمتحقق، كما في السفر، لما كان الغالب فيه
المشقة، جعلت المشقة كالمتحققة، بخلاف ما لو كان على
الأرض، لأن الغالب أن لا يدور الرأس، ولا يجعل الأعين.

انظر: «البنيان»: (٧٠٢/٢) و«تأسيس النظر»: (ص ٨ - ٩)
و«النافع الكبير شرح الجامع الصغير»: (ص ١٠٧) للكنوي
و«نور الإيضاح»: (ص ١٠٠).

الخلاف . والخروج أفضل ، إنْ أُمِكَّنَهُ ، لَأَنَّهُ أَسْكَنَ
لِقَلْبِهِ^(١) .

وإذا دارت السفينة ، وهو يصلّي ، يتوجّه إلى القبلة ،
حيث دارت ، لأنّه قادر على تحصيل هذا الشرط ، من
غير عذر ، فيجب عليه تحصيله ، بخلاف الدّائبة^(٢) ، كما

(١) من قول المصنف :

وقال : «لا يجزئه .. إلى : أسكن لقبه» من متن «الهداية» :

(٢) - مع شرحه : شرح فتح القدّين .

وفي «نور الإيضاح» : (ص ١٠٠) : «ولا تجوز الصلاة في السفينة
باليماء اتفاقاً» .

(٢) إذا دارت السفينة ونحوها في أثناء الصلاة ، استدار إلى القبلة ،
حيث دارت إن أمكنه ، لأنّه قادر على تحصيل هذا الشرط بغير
مشقة ، فيلزمه تحصيله اتفاقاً . فإن عجز عن الإستقبال صلى إلى
جهة قدرته ، ولا إعادة عليه ، عند الأئمة الثلاثة .

وقالت الشافعية : فإن هبّت الرّيح ، وحوّلت السفينة ، فتحول وجهه
عن القبلة ، وجب رده إلى القبلة ، وبيني على صلاته ، بخلاف ما
لو كان في البرّ ، وحوال إنسان وجهه عن القبلة قهراً ، فإنها تبطل
صلاته .

قال القاضي حسين :

والفرق أن هذا في البر نادر ، وفي البحر غالب ، وربما تحولت
في ساعة واحدة مراراً .

في «شرح النقاية» للعلامة قاسم بن قطليونا^(١).

= انظر:

«الدين الخالص»: (١٢٥/٢) و«المجموع»: (٢٤٢/٣)
و«الإختارة»: (٧٨/١).

وقول المصنف:

«وإذا دارت السفينة... إلى قوله: ويجب عليه تحصيله» في
«بدائع الصنائع»: (١٠٩/١).

وفي «المبسوط»: (٣/٢):

«وفي السفينة، يلزم التوجُّه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة،
وكذلك كلما دارت السفينة، يتوجه إليها، لأنها في حقه كالبيت،
فيلزم التوجُّه إلى القبلة لأداء الصلاة فيها».

وعلق البخاري في «صححه»: (٤٨٨/١ - مع الفتح): «قال
الحسن: قاتل ما لم تُثْقِّل على أصحابك تدور معها».
ووصله في «التاريخ الكبير»: (٢٠٦/٥) بلفظ: «دُر في السفينة
كما تدور إذا صليت».

ووصله أيضاً باللفظ السابق:

ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٦٧/٢ - ٢٦٨).

(١) هو قاسم بن قطليونا بن عبدالله المصري، ويعرف بقاسم
الحنفي، زين الدين، محدث، فقيه، أصولي، مؤرخ، مشارك
في بعض العلوم، ولد بالقاهرة في المحرم/سنة ١٨٠٢ هـ.
وتوفي بها في ٤ / ربيع آخر/سنة ٨٧٩ هـ.

انظر ترجمته في:

«الضوء اللامع»: (٦/١٩٠ - ١٨٤) و«شذرات الذهب»:

والخلاف في غير المربوطة، والمربوطة كالشط هو الصحيح، كذا في «الهداية»^(١).

قال في «الفتح»^(٢).
وهو مقيد بالمربوطة في الشط.

[لـ ب] أمّا إذا كانت في لجأة البحر، فالأصح إن كان الريح يحرّكها شدیداً، فهي كالسائرة، وإن فكالواقفة^(٣).

قال في «البحر»^(٤)

= (٣٢٦/٧) و«البدر الطالع»: (٢/٤٥ - ٤٧) و«فهرس الفهارس»: (٢/٣٢١ - ٣٢٢) و«هدية العارفين»: (١/٨٣٠) و«معجم المؤلفين»: (٨/١١١ - ١١٢).

(١) الهداية: (٢/٨) مع شرحه: شرح فتح القدير.

(٢) أي فتح القدير وهو شرح للهداية وهو لابن حماد الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف بـ «ابن الهمام الحنفي»: المتوفى سنة ٦٨١ هـ.

(٣) النص بحروفه في «شرح فتح القدير»: (٢/٩ - ٨).

(٤) أي في «البحر الرائق». والنص موجود فيه: (٢/١٢٦). ونقل قسماً منه:

ثُمَّ ظَاهِرُ «الْهِدَايَةِ» و«النَّهَايَةِ» و«الإِخْتِيَارِ»: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الْمَرْبُوْطَةِ فِي الشَّطْ مُطْلَقاً، يَعْنِي: جَوَازُ الصَّلَاةِ قَائِمًا، سَوَاءً اسْتَقَرَتْ أَوْ لَا. أُمْكِنَتُهُ الْخُرُوجُ أَوْ لَا.

وَفِي «الإِبْصَاحِ»^(١):

فَإِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةَ فِي الشَّطْ، وَهِيَ عَلَى قَرَارِ الأَرْضِ، فَصَلَّى قَائِمًا، جَازَ، لَأَنَّهَا إِذَا اسْتَقَرَتْ عَلَى الأَرْضِ، فَحَكِمُهَا حُكْمُ الأَرْضِ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْبُوْطَةَ - يَعْنِي غَيْرَ مَسْتَقِرَةَ عَلَى الأَرْضِ - وَيُمْكِنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، لَمْ تَجُزْ صَلَاةُ فِيهَا، لَأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَسْتَقِرْ، فَهِيَ كَالْدَائِيَةِ،

= ابن الهمام في «شرح فتح القدير»: (٩/٢).
وانظر: «الإختيار»: (١/٧٨).

(١) الإبصاح: هو «إبصاح الكنز» لزين الدين حيدر بن قاسم القراء حصاري: المتوفى سنة (٧٠١ هـ).

والإبصاح لم يطبع بعد، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة، بيغداد.

والنص موجود فيه: (ورقة ٥٤).

ونقل قسماً منه ابن الهمام في «شرح فتح القدير»: (٩/٢).
ونقله ابن نجيم في «البحر الرائق»: (٢/١٢٦).

بِخَلَافِ مَا إِذَا اسْتَقَرَتْ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ كَالسَّرِيرِ.
وَأَخْتَارَهُ فِي «الْمُحِيطِ»^(١) وَ«الْبَدَائِعِ»^(٢)، انتَهَى^(٣).

فَالَّذِي بَعْضُ الْفُضَلَاءِ:

إِنَّمَا أَطْلَقَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» الْمَرْبُوَّةَ، وَلَمْ يُقِيدْهَا
بِالْمُسْتَقِرَّةِ، اعْتِمَادًا عَلَى كَوْنِهَا مُقَيَّدةً فِي كَلَامِ غَيْرِهِ.

(١) المحيط هو المحيط البرهاني، لبرهان الدين محمود بن ناج الشريعة بن الصدر الشهيد المتوفى سنة (٦١٦ هـ). لم يطبع بعد، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد: تحت رقم (٣٧٢٤) ومجلدات أربعة من نسخة أخرى، تحت الأرقام (٣٥٧٧) و(٣٦١٨) و(٤١٨٨) و(٤٢٣٢) و(٤٢٣٣).

ونقل كلام صاحب «المحيط» العيني في «البنيان»: (٧٠٣/٢).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع»: (١/١٠٩).

(٣) في هامش الأصل: وفي «الكافية شرح الهداية»، نقلًا عن العلامة نور الأئمة - رحمة الله -:

«سَفِينةٌ مَوْثُوقَةٌ، عَلَى شَطْ جِيْجُونَ، وَهِيَ عَلَى ظَهَرِ الْمَاءِ، غَيْرُ
مُسْتَقِرَّةٍ عَلَى الْأَرْضِ، وَالشَّطْ طَيْنٌ، لَا يُمْكِنُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ، إِلَّا
بِالْإِيمَاءِ، يُصَلِّي فِي الشَّطْ بِالْإِيمَاءِ، لَأَنَّ الصَّلَاةَ فِي السَّفِينةِ، لَا
تَجُوزُ لَهُ، انتَهَى صَحٌ صَحٌ».

ونحو الكلام السابق في «نور الإيضاح»: (ص ١٠٠).

مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَلَامًا فِي بَيَانِ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْمُسْتَقِرَّةِ
وَغَيْرِهَا، وَهَذَا مِنْ مَزَالِقِ الْأَكَابِرِ. انتهى^(١).

أَقُولُ:

رُبَّمَا يُفْهَمُ التَّقْيِيدُ مِنَ التَّشِيهِ الْوَاقِعِ فِي كَلَامِهِ،
فَتَدَبَّرُهُ.

[أ/٢٦] وَفِي «النَّقَايَةِ» وَشَرِحُهَا، لِلْعَلَّامَةِ قَاسِمِ^(٢) / وَفِي
الْمَرْبُوطَةِ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ قَاعِدًا، إِلَّا يُعْذَرُ. وَرَبَّمَا
فُهِمَ مِنْ عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ :

أَنَّهَا لَا تَجُوزُ أَصْلًا^(٣)، إِلَّا يُعْذَرُ: بَأنْ لَا يُمْكِنُهُ
الْخُروجُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي «الْبَدَائِعِ» مَا قُلْنَا.

(١) في هامش الأصل:

«حيث أخذ كثير، بإطلاق عبارة صاحب «الهداية»».

(٢) هو قاسم بن قطليوبغا، تقدّمت ترجمته.

(٣) في هامش الأصل:

«قوله: «أَصْلًا»، يعني: لا تجوز الصلاة، لا قائمًا، ولا قاعديًا،
في المربوطة بالشطط، ولو مستقرة على الأرض، مع إمكان
الخروج. انتهى».

قال في «البدائع»^(١):

السُّفِينَةُ لَا تَخْلُو^(٢) : إِمَّا إِنْ كَانَتْ وَاقِفَةً أَوْ سَائِرَةً .
فَإِنْ كَانَتْ وَاقِفَةً فِي الْمَاءِ، أَوْ مُسْتَقِرَّةً فِي الْأَرْضِ^(٣) ،
جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهَا، وَإِنْ أَمْكَنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، لَأَنَّهَا إِذَا
اسْتَقَرَّتْ، كَانَ [حُكْمُهَا]^(٤) حُكْمَ الْأَرْضِ، وَلَا تَجُوزُ
إِلَّا [فَائِمَا]^(٥) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، مُتَوَجِّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ، لَأَنَّهُ
قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْأَرْكَانِ وَالشَّرَائطِ .

وَإِنْ كَانَتْ مَرْبُوَّةً، غَيْرَ مُسْتَقِرَّةٍ عَلَى الْأَرْضِ ،
[فَإِنْ أَمْكَنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، لَا تَجُوزُ صَلَاةُهُ، لَا قَاعِدًا ،
وَلَا فَائِمًا فِيهَا، لَأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَقِرَّةً عَلَى

(١) انظر: «بدائع الصنائع»: (١٠٩/١).

(٢) في المخطوط: «يخلو» والتصويب من مطبوع «البدائع».

(٣) جاء بعد هذه الجملة في «المخطوط»:

«فَإِنْ كَانَتْ مَسْتَقِرَّةً عَلَى الْأَرْضِ» .

والصواب حذفها، وهو الموفق لما في مطبوع «البدائع».

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع الرسالة.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من مطبوع «البدائع» ولا وجود له في
المخطوط .

الأَرْضِ^(١)، فَهِيَ بِمُنْزَلَةِ الدَّابَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَدَاءُ الْفَرْضِ عَلَى الدَّابَّةِ، مَعَ إِمْكَانِ التُّرُولِ، كَذَّا هَذَا. انتهى.

اقْرُؤُلُ:

الْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّشِيهِ: - تَشِيهُ عَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ الْمَرْبُوْطَةِ بِالشَّطَّ، الْغَيْرِ الْمُسْتَقِرَّةِ، مَعَ إِمْكَانِ الْخُرُوجِ مِنْهَا، سَوَاءً كَانَتْ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا، بِعَدَمِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَرْضِ عَلَى الدَّابَّةِ مَعَ إِمْكَانِ التُّرُولِ - لَا تَشِيهُ / [٢/٦] عَدَمِ صِحَّةِ الْفَرْضِ فِي السَّفِينَةِ الْمَرْبُوْطَةِ بِالشَّطَّ، الْغَيْرِ الْمُسْتَقِرَّةِ، بِعَدَمِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَرْضِ^(٢) عَلَى الدَّابَّةِ، مَعَ إِمْكَانِ التُّرُولِ، حَتَّى يُفْهَمَ مِنْهُ صِحَّةُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي السَّفِينَةِ الْمَرْبُوْطَةِ بِالشَّطَّ، الْغَيْرِ الْمُسْتَقِرَّةِ، مَعَ إِمْكَانِ الْخُرُوجِ مِنْهَا، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْقَاصِرِيْنَ. فَإِنَّ ذَاكَ

(١) ما بين المعقوفتين من هامش المخطوط، وفقط من مطبوع الرسالة، وهو مدرج ضمن كلام الكاساني كـ! في «بدائع الصنائع»: (١٠٩/١).

(٢) في المطبوع: «النَّفْل» والتوصيب من المخطوط.

مَشْرُوعٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ عَلَى الْبِدَايَةِ، خَارَجَ الْمِصْرِ، دُونَ غَيْرِهَا^(١).

(١) قال الحافظ ابن حجر:

«وأختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر، الذي لا تقتصر فيه الصلاة. فذهب الجمهور إلى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك، فخصوصاً بالسفر، الذي تقصر فيه الصلاة.

قال الطبرى: لا أعلم أحداً، وافقه على ذلك.
قلت: ولم يتفق على ذلك عنه.

وحججته: أن الأحاديث إنما وردت في أسفاره عليه السلام. ولم ينقل عنه أنه سافر سفراً قصيراً، فصنع ذلك.

وحججتهم: مطلق الأخبار في ذلك.
واحتاج الطبرى للجمهور، من طريق النظر:

أن الله تعالى، جعل التيمم رخصة للمريض والمسافر، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المضير على ميل أو أقل، ونسبة العود إلى منزله، لا إلى سفير آخر، ولم يجد ماء، أنه يجوز له التيمم، في هذا القدر، جاز له التناول على الذابة لاشتراكها في الرخصة. انتهى.

وكأن السر فيما ذكر، تيسير تحصيل التناويف على العباد، وتکثیرها، تعظیماً لأجرهم، رحمة من الله بهم.

وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسيعة في ذلك، فجوازه في الحضر أيضاً. وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخري».

انظر: «فتح الباري»: (٥٧٥/٢).

وراجع في المسألة: «البنيان شرح الهدایة»: (٥٧٨/٢).

قال العلامة إبراهيم الحلبي^(١) في «شرح المتنية»
بعد أن نقل كلام «الإيضاح»:

والناس عن هذه المسألة غافلون، انتهى.

فتلخص من هذا: أن الذي عليه المحققون من
علماء المذهب، عدم صحة الصلاة. فرغماً كانت أو
نفلاً - في السفينة المربوطة بالشط، الغير المستقرة على
الأرض، مع إمكان الخروج منها، وأداء الصلاة
خارجها، وهو جواب هذه الحادثة، المسؤول عنها،
وإن كان السؤال مفروضاً في صلاة الفرض.

والله الهادي للسداد، وعليه الاعتماد.

قال أستاذنا المؤلف - فسخ الله في مدينه - السيد

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، فقيه حنفي، من أهل
حلب، تفقه بها ويمصر، ثم استقر في القسطنطينية، وتوفي بها
عن نيف وتسعين عاماً، سنة (٩٥٦هـ).

انظر في ترجمته:

«أعلام البلاء»: (٥٦٩/٥) و«كشف الظنون»: (١٨١٤/٢)
و«الأعلام»: (٦٦ - ٦٧). (١)

[أ/٣٢] أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ/ الْحَنْفِيُّ الْحَمْوَيُّ، عَفَى عَنْهُ: عَلَّقَهُ
كَاتِبُهُ لِنَفْسِهِ فِي التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تَمَتْ بِحَمْدِهِ وَعَوْنَاهُ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

ملحق صلاة الجماعة في السفينة

قال السعدي في «التف في الفتاوى»:
«وإن صلَّى فيها - أي في السفينة - بالجماعة، فإنه
على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يأتم بِإمامٍ في تلك السفينة، فإن
صلاته جائزةً متفقاً.

والثاني: أن يأتم بِإمامٍ في سفينة أخرى.
فإنه لا يجوز في قول الفقهاء، إلا أن تكون
السفيتان متلاصقتين.

ويجوز في قول أبي عبدالله^(١)، في الوجهين
جميعاً.

(١) أبو عبدالله هذا، من أكثر الأعلام تكراراً في كتاب السعدي
«التف في الفتاوى»، وذكر محققه المحامي الدكتور صلاح الدين =

= الناهي احتمال كونه «أبو عبدالله الجوني، إمام الحرمين، الفقيه الشافعى» واستبعده لكونه شافعياً، والسعدي حنفى. ولأنَّ وفاته سنة (٤٧٨ هـ) ووفاة السعدي في سنة (٤١٦ هـ).

ومن ثم ذكر ورود ترجمة لأبي عبدالله في إحدى نسخ الكتاب، جاء فيها:

«أبو عبدالله البخاري، كان فقيهاً فاضلاً، مفتياً، مذكراً، أصولياً، متكلماً. قيل: إنه صنف تفسيراً يزيد على ألف جزء، توفي في ليلة الثاني عشر من جمادى الآخرة، سنة ست وأربعين وخمسة». .

وعلّق المحقق على هذه الترجمة:

«وظاهر أن هذه الترجمة، تعليق كتبه أحد قراء هذه النسخة، وأنه وهم فيه. فإن هذا البخاري متاخر، بأكثر من قرن على السعدي مصنف التفسير».

ومن ثم قال غير محدد لأبي عبدالله هذا: «وبذلك يمكن القول أن المقصود بأبي عبدالله في كتاب التفسير، أحد شيوخ السعدي، الذين تلقى عليهم الفقه».

قال مشهور عفى الله عنه بمته وكرمه:

ويستبعد احتمال كون «أبو عبدالله» هذا إمام الحرمين، بأن كنية إمام الحرمين: «أبو المعالي» وليس «أبا عبدالله» كما قال المحقق.

والذى أراه راجحاً، أن أبا عبدالله، الذى عنى السعدي بذكر خلافه، فى جميع الفروع الفقهية الخلافية، عناية لم يسبق إليها أحد: هو أبو عبدالله البخاري: محمد بن أحمد بن حفص =

والثالث: أن يأتِي مَنْ في السُّفينة بِإمامٍ عَلَى
الجَدَّ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، لَأَنَّ الْبَحْرَ يَقْطَعُ
الِّإِتِّمَامَ.

= الزبيرقان، ولعل صاحب التعليقة المذكورة قصدَهُ، ولكنه وهم في
تارِيخ وفاته، ويؤيِّدُهُ ما قاله الذهبي في ترجمته:
«وكان من أئمة الإسلام والسنّة، وله تصانيفٌ وشهرةٌ كبيرة».
وقال عنه:

«الإمام، مفتى بخارى وعالماها».

وقال ابن مُنْدَهَ: «كان عالم أهل بخارى وشیخهم».
وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن، انتهت إليه رئاسة
الأصحاب ببخارى، والى ابنه أبي عبدالله هذا، وتفقه عليه
أئمة.

قال أبو القاسم بن مُنْدَهَ:
«توفي أبو عبدالله في رمضان، سنة أربع وستين ومائتين،
رحمه الله».

قلت:

والراجح أنه مات بعد ذلك: فقال الذهبي:
«عاش إلى نحو السبعين ومائتين».

وذكر السمعانيُّ وغيرُه في ترجمة «عبدالله بن محمد بن يعقوب بن
الحارث الأستاذ السيد مونى أنه أخذ عن أبي عبدالله: محمد بن
أحمد بن حفص، وذكروا أنه ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين،
ومات في شوال، سنة أربعين وثلاثمائة. ويؤيد ما ذهبت إليه أنه

ويجوز عند أبي عبدالله»^(١).

وفي «المبسوط»:

«ولا يجوز أن يأتمُ رجُلٌ من أهْل السَّفِينةِ، بِإِمامٍ فِي سَفِينَةٍ أُخْرَى، لَانَّ بَيْنَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ النَّهَرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مَقْرُونِيْنَ، فَحِينَئذٍ يَصْحُّ الْإِقْتِدَاءُ، لَانَّهُ لَيْسُ بَيْنَهُمَا، مَا يَمْنَعُ صَحَّةَ الْإِقْتِدَاءِ، فَكَانُوهُمَا فِي سَفِينَةٍ وَاحِدَةٍ، لَانَّ السَّفِينَتَيْنِ الْمَقْرُونَتَيْنِ، فِي مَعْنَى الْوَاحِدِ سَفِينَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ اقْتَدَى مَنْ عَلَى الْجَدِ، بِإِمامٍ فِي سَفِينَةِ، لَمْ يَجُزْ اقْتِدَاؤُهُ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّهَرِ»^(٢).

= ورد في ترجمة «محمد بن أحمد بن حفص» أن له اختيارات، يخالف فيها جمهور أصحاب أبي حنيفة، ونظرة سريعة عاجلة في كتاب «التنف» تؤيد ذلك.

انظر ترجمة أبي عبدالله البخاري في:

«سير أعلام النبلاء»: (١٥٩/١٠) و(٦١٧ - ٦١٨).

و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»: (ص ١٨) و«هدية

العارفين»: (١٧/٢) و«معجم المؤلفين»: (٢٥٥/٨).

(١) «التنف في الفتاوى»: (١/٧٨ - ٧٩).

(٢) «المبسوط»: (٢/٣).

وفيه أيضاً:

«وَمَنْ وَقَفَ عَلَى الْأَطْلَالِ، يَقْتَدِي بِالإِلَامِ فِي السُّفِينَةِ، صَحُّ اقْتِدَاؤُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمَامَ الإِلَامِ، لَأَنَّ السُّفِينَةَ كَالْبَيْتِ، وَاقْتِدَاءُ الْوَاقِفِ عَلَى السَّطْحِ، بِمَنْ هُوَ فِي الْبَيْتِ صَحِيحٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمَامَ الإِلَامِ»^(١).

وقال الغزالى :

«لَوْ كَانَا فِي سَفِينَتَيْنِ مَكْشُوفَتِينِ، وَبَيْنَهُمَا أَقْلُّ مِنْ غَلْوَةِ سَهْمٍ، جَازَ، فَإِنْ مَا بَيْنَهُمَا يَحْوَضُ السُّفِينَةَ، لَا كَالنَّهَرِ عَلَى الْأَرْضِ»^(٢).

(١) «المبسوط»: (٣/٢) و«بدائع الصنائع»: (١/١١٠) و«البنية»

شرح الهدایة»: (٢/٧٠٣).

(٢) «الوسیط في المذهب»: (٢/٧٠٩).

وانظر في مذهب الشافعیة:

«فتح العزیز»: (٤/٢٥١ - ٢٥٣) و«روضۃ الطالبین»: (١/٣٦٤).

و«الغایة القصوى»: (٣١٨ - ٣١٩) و«کفاية الأخیار»: (١/٨٦).

وانظر في مذهب الحنابلة:

«نیل المأرب»: (٢/٣٦) و«الفروع»: (١/١٨١).

وقال السمرقندى :

«الحسن بن زيد عن أبي حنيفة قال:

الصلوة في السفر في السفينة، مسيرة ثلاثة أيام
للمثقل، وللملاхи، ويقصر كما يقصر على الأرض.
ولو أسرع في السفر، فسار مسيرة ثلاثة أيام في
ليلتين أو أقل قصر»^(١).

(١) «عيون المسائل»: (٢/٣٢).